

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين ومخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية

الملتقى الوطني

عناية الجزائريين بصحيح الإمام مسلم وباقي كتب السنة النبوية

التاريخ، الامتداد، الآفاق

يومي 27 - 28 أفريل 2026 الموافق ل 10-11 ذو القعدة 1447 هـ

بحث بعنوان:

عناية الشيخ عبد الحميد بن باديس بصحيح مسلم من خلال كتاب مجالس
التذكير من حديث البشير النذير

**Sheikh Abdelhamid Ben Badis's Care for Sahih Muslim through
the Book "Majalis al-Tadhkir" from the Hadith of Al-Bashir Al-
Nadhir**

المحور الخامس:

مؤلفات الجزائريين في العناية بصحيح الإمام مسلم وباقي كتب السنة النبوية قديما وحديثا

- تعريف وتحليل ونقد-

للباحثة

د. كريمة محمد سوداني

أستاذ محاضر أ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الهاتف المتحرك: 00213672449672

البريد الإلكتروني: Karima.sudan@gmail.com

ملخص

الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله (1307-1359هـ) مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورائد النهضة الجزائرية في العصر الحديث، كان ولا زال رمزا من رموز العلم والإصلاح في الجزائر، درس الشريعة الإسلامية ونهل من معين علومها، ليسهم في تأسيس منهج تعليمي قائم على المصادر الإسلامية الأصيلة من قرآن وسنة، فكان أن فسر القرآن الكريم كاملا، كما شرح كتاب الموطأ للإمام مالك أيضا، واحتفى بذلك في السنة الموالية لختمه تفسير القرآن، أي سنة 1358هـ/1939م، وهو ما يبرز مدى اهتمام الشيخ ابن باديس بحديث النبي صلى الله عليه وسلم واعتماده عليه في منهجه الإصلاحية، بل إن تأسيسه لصحيفة باسم "السنة" لخير دليل على عنايته بهذا المصدر التشريعي، فقد كان يؤمن رحمه الله بأن التغيير والإصلاح لا بد وأن ينطلقا من كتاب الله العزيز وسنة نبيه الكريم صلوات ربي وسلامه عليه، وكتاب "مجالس التذكير من حديث البشير النذير" الذي ضم دروسه ومقالاته التي كان يكتبها في مختلف الصحف والمجلات حافل بعنايته بمصادر السنة النبوية، والتي من أهمها صحيح الإمام مسلم، الذي نجد له حضورا لافتا عند الإمام الشيخ، من خلال عزو الأحاديث إليه منفردا ومقرونا، واعتماد ألفاظه فيما يستشهد به من أحاديث، وغير ذلك، من هنا تأتي هذه المساهمة بعنوان: "عناية الشيخ عبد الحميد بن باديس بصحيح مسلم من خلال كتاب مجالس التذكير من حديث البشير النذير" لإبراز مكانة صحيح مسلم لدى الشيخ ابن باديس، ومنهجه في الاعتماد عليه والاستفادة منه.

كلمات مفتاحية:

عبد الحميد بن باديس - صحيح مسلم - السنة - مصادر السنة النبوية.

Abstract

Sheikh Abdelhamid Ben Badis, may God have mercy on him (1307-1359 AH), founder of the Association of Algerian Muslim Scholars and pioneer of the Algerian renaissance in the modern era, was and still is a symbol of knowledge and reform in Algeria. He studied Islamic law to contribute to establishing an educational curriculum based on authentic Islamic sources from the Qur'an and Sunnah. He interpreted the entire Qur'an and also explained Al-Muwatta of Imam Malik, celebrating the completion of his Qur'anic interpretation in the following year, 1358 AH / 1939 AD. This highlights Sheikh Ben Badis's deep interest in the Prophet's hadith and his reliance on it in his reformist methodology. Indeed, his founding of a newspaper named "Al-Sunnah" is the best evidence of his care for this legislative source. He believed, may God have mercy on him, that change and reform must start from the Book of God and the Sunnah of the Messenger of God. The book "Majalis al-Tadhkir min Hadith al-Bashir al-Nadhir," which includes his lessons and articles written in various newspapers and magazines, is full of his attention to the sources of the Prophetic Sunnah, among which the Sahih of Imam Muslim is one of the most important. We find a remarkable presence of Sahih Muslim with the Imam Sheikh, through attributing hadiths to it alone or combined, relying on its wording in the hadiths he cites, and more. Hence, this contribution entitled: "Sheikh Abdelhamid Ben Badis's Care for Sahih Muslim through the Book Majalis al-Tadhkir min Hadith al-Bashir al-Nadhir" aims to highlight the status of Sahih Muslim for Sheikh Ben Badis, his methodology in relying on it, and benefiting from it.

Key words:

Abdelhamid Ben Badis - Sahih Muslim - Al-Sunnah - The sources of the Prophetic Sunnah.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على من أرسله الله للعلمين بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على سنته إلى يوم الدين،
أما بعد،

فالإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله (ت1359هـ) مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورائد النهضة الجزائرية في العصر الحديث، كان ولا زال رمزا من رموز العلم والإصلاح في الجزائر، درس الشريعة الإسلامية ونهل من معين علومها، ليسهم في تأسيس منهج تعليمي قائم على المصادر الإسلامية الأصيلة من قرآن وسنة، فكان أن فسر القرآن الكريم كاملا، كما شرح كتاب الموطأ للإمام مالك أيضا، واحتفى بذلك في السنة الموالية لختمه تفسير القرآن، أي سنة 1358هـ-1939م، وهو ما يبرز مدى اهتمام الشيخ ابن باديس بحديث النبي صلى الله عليه وسلم واعتماده عليه في منهجه الإصلاحية، بل إن تأسيسه لصحيفة باسم "السنة" لخير دليل على عنايته بهذا المصدر التشريعي، فقد كان يؤمن رحمه الله بأن التغيير والإصلاح لا بد وأن ينطلقا من كتاب الله العزيز وسنة نبيه الكريم صلوات ربي وسلامه عليه، وكتاب "مجالس التذكير من حديث البشير النذير" الذي ضم دروسه ومقالاته التي كان يكتبها في مختلف الصحف والمجلات حافل بعنايته بمصادر السنة النبوية والتي من أهمها صحيح الإمام مسلم، الذي نجد له حضورا لافتا عند الإمام الشيخ، من خلال عزو الأحاديث إليه منفردا ومقرونا، واعتماد ألفاظه فيما يستشهد به من أحاديث، وغير ذلك، من هنا تأتي هذه المساهمة بعنوان: "عناية الشيخ عبد الحميد بن باديس بصحيح مسلم من خلال كتاب مجالس التذكير من حديث البشير النذير": لإبراز مكانة صحيح مسلم لدى الشيخ ابن باديس، ومنهجه في الاعتماد عليه والاستفادة منه، والتي تعرض للإشكالية الآتية.

أولا: إشكالية البحث

يمكن الحديث عن إشكالية البحث من خلال الأسئلة التالية:

1. كيف اعتنى الشيخ ابن باديس بصحيح مسلم؟
2. ما هو منهج الشيخ ابن باديس في الاستفادة من صحيح مسلم؟
3. ما هي مكانة صحيح مسلم عند الشيخ ابن باديس؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تكتسي أهمية بالغة من خلال ما يلي.

ثانيا: أهمية البحث

إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بما تمثله للشعب الجزائري من امتداد فكري وحضاري لجديرة بالعناية بتراثها العلمي لاسيما مؤسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي أعاد للأمة الجزائرية عمقها العربي والإسلامي وأصلتها العريقة من خلال الرجوع إلى مصادر التشريع الإسلامي، ومنها المصادر الحديثية المعروفة كصحيح الإمام مسلم، وهو ما يعني أن الجزائريين لم يكونوا بمنأى عن نظرائهم في العالمين العربي والإسلامي في الاهتمام بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والاستشهاد بالصحيح من الأحاديث من خلال صحيح الإمام مسلم.

هذه الأهمية تعززها أهداف البحث التالية.

ثالثا: أهداف البحث

تسعى هذه المداخلة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. إبراز مدى عناية الشيخ ابن باديس بصحيح مسلم.
2. بيان منهج الشيخ ابن باديس في الاستفادة من صحيح مسلم.
3. بيان مكانة صحيح مسلم عند الشيخ ابن باديس.

رابعا: المنهج العلمي للبحث

اتبعت في إنجاز هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك بتتبع مواضع استشهاد الشيخ ابن باديس بصحيح الإمام مسلم، والمنهج الوصفي من خلال بيان منهجه في الاستشهاد بأحاديثه، مع ما يتخلل ذلك من تحليل واستنتاج.

وفيما يلي خطة البحث.

خامسا: خطة البحث

جاءت هذه المداخلة في مقدمة ومبشرين وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع كما يلي.
مقدمة.

المبحث الأول: مكانة صحيح مسلم عند الشيخ ابن باديس.

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن باديس في الاستشهاد بأحاديث صحيح مسلم.

خاتمة.

المصادر والمراجع.

وأبدأ بتوفيق الله مع المبحث الأول.

المبحث الأول: مكانة صحيح مسلم عند الشيخ ابن باديس

يعد كتاب "مجالس التذكير من حديث البشير النذير" مجموع ما ألقاه ودونه الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس من دروس ومقالات حديثة؛ وهو ما يشير إلى احتفائه بالسنة النبوية عموماً، وبكتب الحديث والرواية خصوصاً، لاسيما وقد ختم شرح الموطأ للإمام مالك في السنة الموالية لختمه تفسير القرآن الكريم، أي سنة 1358هـ-1939م، ولئن كان هذا الشرح لم يصلنا، إلا أن الشيخ الإمام كان سجل بقلمه شروحا حديثة أخرى في بعض مجالات وجرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كافتتاحيات أو مقالات⁽¹⁾، وهو ما شكل مظهراً من مظاهر عنايته بكتب السنة، والتي منها صحيح الإمام مسلم.

وفي هذا المبحث تتبع لكيفية استشهاد الشيخ ابن باديس بصحيح مسلم، من خلال ما يلي:

أولاً: حول كتاب "مجالس التذكير من حديث البشير النذير"

ثانياً: إحصائيات عامة لورود صحيح مسلم في مجالس التذكير.

ثالثاً: ملامح استشهاد الشيخ ابن باديس بصحيح مسلم.

وأبدأ مع العنصر الأول.

أولاً: حول كتاب "مجالس التذكير من حديث البشير النذير"

أصل كتاب "مجالس التذكير من حديث البشير النذير" مجموعة من المقالات والدروس للإمام عبد الحميد بن باديس في تفسير آيات من القرآن الكريم وأحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم نشرت كافتتاحيات لمجلة الشهاب تحت عنوان "مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير وحديث البشير النذير"⁽²⁾، وبعد وفاته رحمه الله طبع الجزء الأول المتعلق بتفسير الآيات في كتاب مستقبل بعنوان: "مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير"، ثم بعد ذلك طبع الجزء الآخر المتعلق بشرح الأحاديث النبوية بعنوان "مجالس التذكير من حديث البشير النذير"⁽³⁾.

(1) انظر: مقدمة كتاب مجالس التذكير من حديث البشير النذير للإمام عبد الحميد بن باديس، عبد الرحمن شيبان، ص 10-11.

(2) انظر: المرجع نفسه، ص 08.

(3) انظر: المرجع نفسه، ص 8-09.

ويتكون هذا الكتاب من خمسة أقسام:

القسم الأول: بعنوان الكتاب نفسه: "مجالس التذكير من حديث البشير النذير": يتضمن الأحاديث التي شرحها الإمام ابن باديس في مجلة (الشهاب) تحت هذا العنوان.

القسم الثاني: أحاديث في أغراض مختلفة: ويتضمن موضوعات تدور حول أحاديث نبوية شريفة، نشرت في مجلة الشهاب وغيرها.

القسم الثالث: موضوعات متصلة بالسنة: وقد جمعت من مختلف صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

القسم الرابع: موضوعات متصلة بصاحب السنة صلى الله عليه وآله وسلم: يتضمن مقالات وقطعا شعرية كتبها الشيخ ابن باديس بمناسبة ذكريات المولد النبوي الشريف، ونشرت في مختلف صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

القسم الخامس: عبارة عن ملحقات، وهي: درس ختم الموطأ - الاحتفال بختم الموطأ - المصلحون والسنة.

والقسم الذي يهمننا في هذا البحث والذي دارت حوله هذه الدراسة هو القسم الأول، وهو الذي شرح فيه الشيخ ابن باديس بعض الأحاديث النبوية الشريفة وفق منهجية تتمثل في مجموعة من النقاط⁽¹⁾:

1. تمهيد أو توطئة يهئ فيها لموضوع الحديث النبوي الشريف.
2. السند: يتحدث فيه عن رجال الحديث ومرتبته.
3. المتن: ويعرض فيه إلى جملة من العناصر تتمثل في:
 - شرح ألفاظ الحديث وإيراد مختلف رواياته، وما يتصل بذلك من اللغة والبيان.
 - إيراد المعنى العام.
 - الاستنباطات والفوائد والأحكام المستخلصة نفسيا وأخلاقيا واجتماعيا وتاريخيا وكونيا، وعلاقة ذلك بواقع الجزائر والأمة الإسلامية والإنسانية في ذلك الوقت، على غرار منهجه في تفسير القرآن الكريم.

(1) انظر: المرجع نفسه، ص22-23.

وقد بلغ عدد أحاديث هذا القسم وفق ما أحصيته تسعة وثلاثين (39) حديثاً، ومن هذه الأحاديث ما هو مخرج في صحيح الإمام مسلم كما كان يشير إلى ذلك الشيخ عبد الحميد ابن باديس، وهو ما سيتناوله العنصر الثاني من هذا المبحث.

ثانياً: إحصائيات عامة لورود صحيح مسلم في مجالس التذكير

إن الإمام عبد الحميد بن باديس في شرحه للأحاديث النبوية وما يتبعها من الاستشهادات ببقية الأحاديث في موضوعاتها في الغالب الأعم يعزوها إلى مصادرها من كتب السنة، ومنها صحيح مسلم، ومن خلال تتبع وإحصاء ذكر الإمام مسلم في القسم الأول من كتاب "مجالس التذكير من حديث البشير النذير" نقف على الإحصاءات الآتية:

أ- عدد الأحاديث التي عزاها الشيخ ابن باديس إلى مسلم في صحيحه أو مقدمته تصريحاً أو تلميحاً، ما كان منها أصلاً أو ضمن شروح الأحاديث هو ثمان وثلاثون (38) حديثاً.

ب- أحاديث الأصل: وهي الأحاديث التي شرحها الشيخ ابن باديس، فمن جملة تسعة وثلاثين (39) حديثاً نجده قد عزا منها إلى صحيح مسلم تصريحاً أو تلميحاً: خمسة وعشرين (25) حديثاً، أي بنسبة 64.1% تقريباً، وهو مؤشر على أهمية صحيح مسلم عند الشيخ.

ت- أحاديث ضمن شروح أحاديث الأصل، وقد بلغ عدد تلك التي عزاها الشيخ ابن باديس إلى صحيح مسلم تصريحاً أو تلميحاً ثلاثة عشر (13) حديثاً.

ث- وهناك قسم آخر يتعلق برجال الإمام مسلم حين يتحدث الشيخ ابن باديس عن بعض الأسانيد فيذكر من الرواة من كان من رجال مسلم في صحيحه تصريحاً أو تلميحاً، حيث أحصيت عدد الرجال الذين قال فيهم إنهم من رجال مسلم فوجدتهم ستة (06).

ثم إن هذا العزو من الشيخ ابن باديس إلى الإمام مسلم قد توزع ضمن صيغ وألفاظ هي ما أتطرق إليه في العنصر الثالث والأخير من هذا المبحث.

ثالثاً: ملامح استشهاد الشيخ ابن باديس بصحيح مسلم.

يمكن الحديث عن هذه الملامح من خلال التقسيمات الواردة في العنصر الثاني كما يلي:

أ- أحاديث الأصل: وهي الأحاديث التي يقوم الشيخ ابن باديس بشرحها، وعليها مدار مناقشاته، وقد بلغت كما سبق ذكره خمسة وعشرين (25) حديثاً، والتي تنوعت ألفاظ عزوها إلى صحيح مسلم وفق العبارات الآتية:

1. رواه البخاري ومسلم أو أخرجه الشيخان: وذلك في الحديث رقم 1، 5، 14، 16، 18، 20، 26، 27، 30، 34، 39. أي أحد عشر (11) حديثا.
2. البخاري ومسلم وغيرهما، أو الشيخان وغيرهما، أو رواه الأئمة، أو رواه مالك والجماعة: حديث رقم 6، 8، 12، 36. أي أربعة (04) أحاديث.
3. رواه مسلم: حديث رقم 19، 25، 28، 29، 33، 37، 38. أي سبعة (07) أحاديث.
4. مسلم من طريق الإمام مالك: حديث واحد رقم 9.
5. رواه مسلم وغيره من أصحاب كتب السنة غير الإمام البخاري: حديثان اثنان: رقم 3، 4.

والملاحظ فيما سبق هو احتفاء الشيخ ابن باديس بصحيح مسلم من خلال عدد الأحاديث التي عزاها إليه منفردا أي سبعة (07) أحاديث من جملة خمسة وعشرين (25)، وسبعة عشر (17) أخرى مقرونا فيها بغيره، وهو ما يمثل نسبة 32% وهي نسبة لا بأس بها تعكس مكانة صحيح مسلم عند الشيخ ابن باديس.

ب- أحاديث ضمن شروح أحاديث الأصل: وهي أحاديث يستشهد بها الشيخ ابن باديس في مناقشة معاني واستدلالات أحاديث الأصل، والتي بلغت ثلاثة عشر (13) حديثا، وألفاظ عزوها إلى الإمام مسلم كما يلي:

1. رواه الشيخان وغيرهما: ضمن شرح حديث رقم: 2.
2. رواه مسلم، أو ثبت، أو جاء في صحيح مسلم، أو حديث فلان من الصحابة عند مسلم، أو ثبت في الصحيح (ويقصد صحيح مسلم): ضمن شرح حديث رقم: 1، 3، 10، 11، 12، 22، 25، 26، 34. أي تسعة (09) أحاديث.
3. ثبت في الصحيح، أو حديث فلان من الصحابة في الصحيح (يقصد بالصحيح البخاري ومسلم): ضمن شرح حديث رقم: 11.
4. رواه مسلم في مقدمة صحيحه: ضمن شرح حديث رقم: 18 (وهما حديثان).

والملاحظ هنا أيضا هو احتفاء الشيخ ابن باديس بصحيح مسلم من خلال عدد الأحاديث التي عزاها إليه منفردا أي تسعة (09) أحاديث من جملة ثلاثة عشر (13)، ما يمثل نسبة 69% تقريبا، وهي نسبة معتبرة تعكس مكانة صحيح مسلم عند الشيخ ابن باديس.

ت- الرواة الذين ذكرهم بأسمائهم وقال فيهم الشيخ ابن باديس إنهم من رجال مسلم في صحيحه تصريحاً أو تلميحاً، وهم سبعة (07) رواة، وكانت عباراته فيهم كالاتي:

1. من رجال البخاري ومسلم: محمود بن غيلان شيخ الترمذي، حديث رقم 2.
2. روى عنه، أو له الستة: عثمان بن عمر شيخ محمود بن غيلان شيخ الترمذي، حديث رقم 2. وابن عمير وابن حراش في السند الأول من الحديث رقم 17 الذي رواه ابن ماجه، وأبو عوانة أحد رواة السند الثاني من الحديث 17 نفسه.
3. روى عنه مسلم وغيره: ابن أبي الشوارب في السند الثاني من الحديث رقم 17.
4. رجاله رجال الصحيح: حكاه عند سند الحديث رقم 32 الذي رواه أبو داود.
5. قبله مسلم: يزيد بن أبي زياد أحد رجال سند حديث عائشة⁽¹⁾ رضي الله عنها ضمن شرح الحديث رقم 35.

هذه الإحصاءات بما تحمله من دلالة اهتمام الشيخ ابن باديس واعتماده على صحيح مسلم، يأتي مزيد بيان لها من خلال ما سأورده في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن باديس في الاستشهاد بأحاديث صحيح مسلم

إنّ المتأمل في مواضع استشهاد الشيخ عبد الحميد بن باديس بأحاديث صحيح الإمام مسلم يجد أنه لم يكن ذلك منه مصادفة أو اتفاقاً، وإنما كان وفق منهجية علمية رصينة مقصودة، حيث لا يخفى ما لصحيح مسلم من مكانة بين كتب السنة، وقد تلقته الأمة مع صحيح البخاري بالقبول، ولذلك حرص الشيخ أن تكون الأحاديث التي يشرحها أو التي يستدل بها على معانيها مخرجة في الصحيحين أو أحدهما. وفيما يلي أمثلة عن منهجية الشيخ في اعتماد صحيح الإمام مسلم.

أولاً: تقديم رواية صحيح مسلم وإن كانت مختصرة

في شرح الحديث رقم 3: قال الشيخ ابن باديس: قال ربيعة بن كعب الأسلمي: "كُنْتُ أَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَّتِهِ، فَقَالَ لِي "سَلْ"، فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، قَالَ: "أَوْ"

(1) مجالس التذكير، ص 170. ذكره في شرح المتن، قال: "حديث عائشة الذي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم، قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - محرمات فإذا حاذوا بنا أسدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه".

غَيْرَ ذَلِكَ؟ " قُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ، قَالَ "فَأَعْيِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ". قال فيه الشيخ: "رواه مسلم، واللفظ له وأبو داود⁽¹⁾ والطبراني⁽²⁾ في الكبير"⁽³⁾.

وعلق عليه تحت عنوان: "زيادة بيان"، بقوله: "قد جاء هذا الحديث عند الطبراني⁽⁴⁾ بأبسط من رواية مسلم، وذكر الرواية المطولة يوضح لنا الرواية المختصرة"⁽⁵⁾.

فصنيعه بجعل حديث الباب أو الحديث الأصل هو رواية الإمام مسلم، تقديم لها وإن كانت مختصرة، لما أنها صحيحة سنداً ومتناً، ثم شرحها بالرواية المطولة عند غيره وهي هنا عند الطبراني يفيد بأنه يحتفي بصحيح مسلم ويقدمه على غيره لمكانته⁽⁶⁾.

ثانياً: الجمع بين رواية مسلم ورواية غيره عند عدم التعارض

في حديث ربيعة بن كعب الأسلمي السابق، ساق الشيخ ابن باديس رواية الطبراني نقلاً عن الترغيب والترهيب⁽⁷⁾، وفيها: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَدْعُوَ اللَّهَ أَنْ يُجَنِّبَنِي مِنَ النَّارِ وَيُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا؟» قُلْتُ: مَا أَمَرَنِي بِهِ أَحَدٌ، وَلَكِنِّي عَلِمْتُ أَنَّ الدُّنْيَا مُنْقَطِعَةٌ فَأَنِيئْتُ، وَأَنْتَ مِنَ اللَّهِ بِالْمَكَانِ الَّذِي أَنْتَ بِهِ؛ أَحَبَبْتُ أَنْ تَدْعُوَ اللَّهَ، قَالَ: «إِنِّي فَاعِلٌ، فَأَعْيِي بِكَثْرَةِ السُّجُودِ»، ثم عنون: "النظر في الروایتين" مقارنة بين رواية الإمام مسلم ورواية الإمام الطبراني، وبين الفرق بينهما بقوله: "الرواية المطولة فيها أنه سأله النجاة من النار ودخول الجنة، والرواية المختصرة فيها أنه سأل مرافقته له في الجنة، وهي أخص من مطلق الدخول"⁽⁸⁾. ليصل إلى الجمع والترجيح بين الروایتين قائلاً: "كل ما

(1) سنن أبي داود: أبواب قيام الليل، باب وقت قيام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل، 35/2 (1320). بلفظ الإمام مسلم.

(2) المعجم الكبير، 56/5 (4570). بلفظ قريب من لفظ الإمام مسلم في هذا الموضوع. وبرواية أطول هي التي سيذكرها الشيخ ابن باديس.

(3) مجالس التذكير، ص48. والحديث بلفظه عند مسلم في صحيحه: الصلاة، باب فضل السجود والحث عليه، 353/1 (489).

(4) المعجم الكبير، 57/5 (4576).

(5) مجالس التذكير، ص50.

(6) وانظر من الأمثلة على ذلك أيضاً عند شرحه للحديث رقم 04 المتعلق بإتباع رَمَضانَ بِسِتَّةٍ مِنْ شَوَالٍ، فقد جعل حديث الأصل رواية الإمام مسلم عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه المختصرة: «مَنْ صَامَ رَمَضانَ ثُمَّ اتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»، وذكر في الشرح أن المقصود بالدهر: السنة، لأن صوم رمضان يعدل صوم عشرة أشهر لما أن الحسنه بعشرة أمثالها، وستة شوال كصوم ستين يوماً، قال: "وجاء هذا التفسير عند النسائي من طريق ثوبان مرفوعاً". مجالس التذكير، ص55. وحديث ثوبان رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صِيَامُ شَهْرِ رَمَضانَ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ بِشَهْرَيْنِ فَذَلِكَ صِيَامُ سَنَةٍ». السنن الكبرى، النسائي، 239/3 (2873).

(7) الترغيب والترهيب، المنذري، 249/1 (06).

(8) مجالس التذكير، ص51.

في المطولة مما هو زائد على المختصرة غير معارض لشيء فيها، فهو مع المختصرة حديث واحد؛ روي مطولا مختصرا، وإن تفاوتت طريقاه"⁽¹⁾.

ثالثا: تقديم رواية مسلم على رواية غيره عند التعارض

دائما مع حديث ربيعة بن كعب الأسلمي السابق وتحت عنوان الجمع والترجيح، وبعدهما بين الجمع بين الروايتين فيما لا تعارض بينهما فيه، تطرق إلى الجزء المختلف بينهما، فقال: "وما جاء فيها -أي رواية الطبراني المطولة- معارضا لشيء في المختصرة، وهو سؤال دخول الجنة المعارض لسؤال المرافقة، فإننا نأخذ بما في المختصرة ترجيحاً لها لقوة سندها"⁽²⁾، فندستج أن الشيخ ابن باديس يرجح رواية الإمام مسلم على غيرها عند التعارض لقوة أسانيده.

رابعا: احتفاؤه بالإمام مالك من خلال رواية الإمام مسلم عنه

ففي الحديث رقم 6 وهو حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه: "بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ نَقْرٌ ثَلَاثَةٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَذَهَبَ وَاحِدٌ..." الحديث. قال الشيخ في عزوه: "خرجه مالك"⁽³⁾، وتلقاه من طريقه الأئمة البخاري⁽⁴⁾ ومسلم⁽⁵⁾ والترمذي⁽⁶⁾ والنسائي⁽⁷⁾ رضي الله عنهم"⁽⁸⁾.

وكذا في الحديث رقم 9: وهو قول رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -: «إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ هَلْكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ»⁽⁹⁾.

(1) مجالس التذكير، ص 51. وانظر من الأمثلة على ذلك ما أورده في شرح الحديث رقم 5، فقد جعل حديث الأصل رواية الصحيحين، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»، وأورد في الشرح سبب وروده من رواية الطبراني في المعجم الكبير نقلا عن القسطلاني. انظر: مجالس التذكير، ص 61.

(2) مجالس التذكير، ص 51.

(3) الموطأ، 2/960 (04).

(4) صحيح البخاري: العلم، باب من قعد حيث ينتهي به المجلس، 1/24 (66)، والصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، 1/102 (474).

(5) صحيح مسلم، السلام، باب من أتى مجلسا فوجد فرجة فجلس فيها، وإلا وراءهم، 4/1713 (2176).

(6) سنن الترمذي، أبواب الاستئذان والآداب، باب، 5/73 (2724).

(7) السنن الكبرى، العلم، الجلوس حيث ينتهي به المجلس، 5/388 (5869).

(8) مجالس التذكير، ص 67.

(9) المرجع نفسه، ص 78.

قال في سند الحديث: "رواه مالك⁽¹⁾ عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، ومسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك"⁽²⁾.

فالشيخ هنا حريص على تعزيز رواية الإمام⁽³⁾ مالك لما لهذا العالم الجليل من مكانة عظيمة في الفقه والسنة، خاصة وأنه صاحب المذهب الفقهي لعامة اهل المغرب ومنهم أهل الجزائر.

خامسا: اهتمامه بتمييز ألفاظ الإمام مسلم عن غيره

وذلك كما في الحديث رقم 14 في موضوع اتِّحَادِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعَاوُنِهِمْ. وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: "«الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»". ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ". قال الشيخ ابن باديس: "رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري، ومسلم عنه أيضا إلى قوله بعضا"⁽⁴⁾. فقد ميّز زيادة "ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ" التي هي من رواية الإمام البخاري وليست لمسلم.

سادسا: سَوَقَ لَفْظَ الْإِمَامِ مُسْلِمَ الْمُنَاسِبِ لِمَوْضِعِ الْإِسْتِشْهَادِ مِنْ دُونِ لَفْظِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ

وذلك عندما يكون للفظ الإمام المسلم أثر في ملاءمة سياق الاستشهاد، يتضح هذا الملحظ من خلال شرحه للحديث رقم 18 بعنوان: الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ: أَيْنَ يَهْدِي كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، حيث أورد حديث رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا».

قال الشيخ الإمام: "رواه البخاري ومسلم⁽⁵⁾ في صحيحهما واللفظ لمسلم"⁽⁶⁾.

(1) الموطأ، 984/2 (02).

(2) مجالس التذكير، ص 78. وفيه: "ومسلم يحيى عن ابن يحيى" وواضح أنه خطأ مطبعي أو تصحيف في الأصل، والصحيح ما هو مثبت عند الإمام مسلم عن شيخه يحيى بن يحيى قال: "قرأت على مالك..." وهو الإسناد الثاني للحديث، والإسناد الأول هو عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ. صحيح مسلم، البر والصلة والآداب، باب النهي من قول: هلك الناس، 2024/4 (2623).

(3) انظر أيضا مجالس التذكير، ص 172 عند الحديث رقم 36 وهو حديث الخثعمية، قال في سنده: "رواه مالك والجماعة".

(4) مجالس التذكير، ص 99. والحديث في صحيح البخاري: الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، 103/1 (481)، ومسلم في صحيحه: البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، 1999/4 (2585).

(5) صحيح مسلم: البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب، وحسن الصدق، وفضله، 2013/4 (2607).

(6) مجالس التذكير، ص 115.

أما لفظ الإمام البخاري فهو: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا، وَإِنَّ الْكُذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا»⁽¹⁾.

فبالمقارنة بين اللفظين يتضح لماذا فضل الشيخ ابن باديس إيراد لفظ الإمام مسلم، حيث تميز بزيادة بعض الألفاظ التي تضيف معاني جليلة في العقيدة والسلوك، وهو ما يتضح من خلال شرح الشيخ ابن باديس لحديث مسلم وما بنى عليه من تفرعات، من ذلك إيراده لمعنى "عَلَيْكُمْ"، قال: "اسم فعل بمعنى تمسكوا"⁽²⁾، ومعنى "يَتَحَرَّى"، قال: "يتحرى الشيء: يقصده ويتعمده ولا ينحرف عنه"⁽³⁾.

كما قد يورد الشيخ الإمام رواية الإمام مسلم لما قد يكون فيها زيادة مفيدة، وذلك ظاهر في شرحه للحديث رقم 33 في موضوع خَيْرِ النِّسَاءِ.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- حَظَبَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ كَبُرْتُ وَلِي عِيَالٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ نِسَاءُ قُرَيْشٍ؛ أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ». قال: "رواه مسلم"⁽⁴⁾.
ثم قال في السند:

"الحديث ثابت في الصحيحين"⁽⁵⁾، وإنما انفرد مسلم بهذه الرواية التي فيها ذكر سبب ورود الحديث، وهو خطبة النبي -صلى الله وآله وسلم- أم هانئ- رضي الله عنها- وما أجابت به"⁽⁶⁾.

فقد أورد رواية مسلم من دون رواية البخاري لما فيها من زيادة سبب ورود الحديث مع صحتها.

سابعاً: اهتمام الشيخ ابن باديس بتراجم أبواب صحيح مسلم

(1) صحيح البخاري: الأدب، باب قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين، 25/8 (6094).

(2) مجالس التذكير، ص 115.

(3) المرجع نفسه.

(4) مجالس التذكير، ص 162. وحديث مسلم الذي فيه سبب ورود الخبر في صحيحه: فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل نساء قريش، 1959/4 (2527).

(5) رواية البخاري في صحيحه: النكاح، باب إلى من ينكح وأي النساء خير وما يستحب أن يتخير لنطفه من غير إيجاب، 06/7 (5082)، والنفقات، باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة، 66/7 (5365).

(6) مجالس التذكير، ص 162.

في شرحه للحديث رقم 20 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَاقِبٌ إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ الْمُجَاهِرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحُ - وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ - فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ، عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ».

قال الشيخ: "رواه البخاري⁽¹⁾ في الأدب، ومسلم⁽²⁾ في الزهد والرقائق"⁽³⁾.

فكأنَّ الشيخ هنا يقارن بين موضع رواية الإمام مسلم لهذا الحديث، وموضع رواية الإمام البخاري له؛ حيث جعله الإمام البخاري دالا على أدب المؤمن في استحباب الستر على نفسه عند وقوعه في المعصية، وأما رواية الإمام مسلم له في الزهد والرقائق فلدلالة الحديث على معنى الاستحياء من الاطلاع على معصيته.

وأوضح من هذا المثال، في شرح الحديث رقم 19 الذي رواه مسلم، وفيه: "عَادَ عَبِيدُ اللَّهِ بِنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بَنِ يَسَارِ الْمُرِّيِّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ بِهِ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»"⁽⁴⁾.

قال الشيخ الإمام: "توجيهه: لما كانت أعظم الرعايات رعاية أمر العامة بالإمرة والولاية، حدَّث معقل بن يسار بهذا الحديث عبيد الله بن زياد لأنه كان أميراً لمصر عظيم، فيكون من أول من يشملها عموم لفظ: «ما من أحد»، وهذا هو وجه تخريج مسلم لهذا الحديث في كتاب الإمارة، وأما اللفظ فهو على عمومه"⁽⁵⁾.

فالشيخ الإمام ليس مجرد ناقل، بل يُعمل الفهم والاستنباط للكشف عن العلائق والروابط بما يخدم أهدافه التعليمية والتربوية.

ثامنا: فقه الشيخ ابن باديس لروايات الإمام مسلم

في استشهاده برواية للإمام مسلم ضمن شرح الحديث رقم 10 في جواز الثناء على الميت بما علم من حاله في حياته، قال: "فدليل جوازه ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال: "وُضِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى

(1) البخاري: الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، 20/8 (6069).

(2) مسلم: الزهد والرقائق، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، 2291/4 (2990).

(3) مجالس التذكير، ص 125.

(4) مجالس التذكير، ص 121. والحديث أخرجه مسلم في موضعين، الأول: الإيمان، باب استحقاق الوالي، الغاش لرعيتته، النار، 125/1

(227)، والثاني وهو الذي سيورده الشيخ ابن باديس وهو محل الشاهد في المثال: الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر،

والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، 1460/3 (142).

(5) مجالس التذكير، ص 123.

سَرِيرِهِ⁽¹⁾، فَتَكَنَّفَهُ⁽²⁾ النَّاسُ يَدْعُونَ وَيُثْنُونَ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ وَأَنَا فِيهِمْ. قَالَ: فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا بِرَجُلٍ قَدْ أَخَذَ بِمَنْكِبِي مِنْ وَرَائِي، فَالْتَفَتُ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ عَلِيٌّ، فَتَرَحَّمَ عَلَيَّ عُمَرُ وَقَالَ: مَا خَلَفْتَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ، أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ، مِنْكَ، وَأَيْمُ اللَّهِ! إِنْ كُنْتُ لِأَظُنُّ أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ، وَذَلِكَ⁽³⁾ أَنِّي كُنْتُ أَكْثَرُ⁽⁴⁾ أَسْمَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ". فَإِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو، أَوْ⁽⁵⁾ لِأَظُنُّ، أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَهُمَا"⁽⁶⁾.

قال الشيخ الإمام تعليقا عليه مبينا موضع الاستشهاد منه: "وهذا في ذلك الجمع دليل على إجماعهم على جوازه، وهو لم يخرج عن ذكره بما علمه منه في حياته وظن الخير له بذلك بعد مماته"⁽⁷⁾. وهو لا شك استشهاد في محله.

ونظيره ما أورده الشيخ في شرح الحديث رقم 34 في موضوع "خَيْرِ النِّسَاءِ"، وهو حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- في الصحيحين: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: «كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرُ مَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ وَأَسِيَةَ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»⁽⁸⁾.

قال: "وهذا الحديث ليس نصا في كمال النبوة؛ فلا تقوم الحجة، وقد جاء في صحيح مسلم من طريق علي- رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم- يقول: «خير نساءها مريم بنت عمران وخير نساءها خديجة». ثم قال: " فأخبر بخير نساء الدنيا في الأمم الماضية، وخير نساء الدنيا في هذه الأمة، فكما لم تكن هذه نبية، لم تكن تلك نبية، على ظاهر الفرق ما بينهما في الخيرية"⁽⁹⁾.

(1) قال النووي: "السَّرِيرُ هُنَا التَّعَشُّ". شرح النووي على مسلم، 158/15 (2389).

(2) أي: أَحَاطُوا بِهِ. شرح النووي على مسلم، 158/15 (2389).

(3) في مجالس التذكير: "وذلك" وقد أثبت ما في صحيح مسلم.

(4) في مجالس التذكير: "أكثر ما اسمع" وقد أثبت ما في صحيح مسلم.

(5) في مجالس التذكير: "و" وقد أثبت ما في صحيح مسلم.

(6) مجالس التذكير، ص 85-86. وحديث مسلم في صحيحه، فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عمر، رضي الله عنه، 4/1858 (2389). وهو مخرج أيضا بلفظ مختصر قليلا عند الإمام البخاري في صحيحه: فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي، 5/11 (3685).

(7) مجالس التذكير، ص 86.

(8) المرجع نفسه، ص 166. والحديث المذكور في صحيح البخاري: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون، 4/158 (3411)، وصحيح مسلم: فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل خديجة أم المؤمنين، رضي الله تعالى عنها، 4/1886 (2431).

(9) مجالس التذكير، ص 168.

فهو هنا بصدد مناقشة مسألة النبوة هل تكون في النساء، أم هي خاصة بالرجال فقط؟ فيبين من خلال حديث مسلم نفي النبوة عن خديجة رضي الله عنها الذي لا خلاف فيه، مستدلاً بذلك، على نفي النبوة عن مريم عليها السلام.

تاسعا: الإشارة إلى صحيح مسلم من دون إيراد لفظه

ففي شرح الحديث رقم 10 في إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن منزلته ومقامه المحمود، قال: "وقد أعلمه الله بأنه مغفور له ما تقدم وما تأخر في سورة الفتح المدنية، وأعلمه بما أخبر به في الصحيح من منازلته الكريمة يوم القيامة ومقامه المحمود وغيره من أنواع الخصوصية والكرامة"⁽¹⁾.

والحديث المشار إليه هو في صحيح مسلم في تفسير المقام المحمود الذي يخرج به عصاة المسلمين من النار، من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه وقد سأله يزيد الفقير الذي افتتن برأي من رأي الخوارج في خلود أهل النار في النار، فقال له جابر: "أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ [القائل يزيد الفقير]. قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ (يَعْنِي الَّذِي يَبْعَثُهُ اللَّهُ فِيهِ؟) قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحْمَدُ الَّذِي يُخْرِجُ اللَّهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ..."⁽²⁾.

وهذه الإشارة بالصحيح من دون عزوه صراحة إلى مسلم لما أن أحاديث مسلم متفق على صحتها، ولما أن الأمة تلتقتها مع أحاديث البخاري بالقبول.

عاشرا: تمييز ما رواه الإمام مسلم في صحيحه وما رواه في مقدمته

وذلك في شرح الحديث رقم 18 «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ...» الذي قال فيه: "رواه البخاري ومسلم في صحيحهما واللفظ لمسلم"⁽³⁾. قال فيمن يتهاون في نسبة الأحاديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير نظر في صحتها: "... فقد قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: « كفى بِالْمُرءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ » رواه مسلم في مقدمة صحيحه"⁽⁴⁾، والكذب عليه - صلى الله عليه وآله وسلم - عظيم، والتحري فيما دونه واجب فكيف به، خصوصا وقد قال هو عليه وآله الصلاة والسلام: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون

(1) مجالس التذكير، ص 85.

(2) مسلم في صحيحه: الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، 179/1 (320).

(3) مجالس التذكير، ص 115. وقد سبق تخريج هذا الحديث عند الشيخين في النقط السادسة.

(4) باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، 10/1.

يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم»، رواه مسلم في مقدمة صحيحه⁽¹⁾"(2).

فهذا الصنيع من الشيخ الإمام يشير إلى دقته وعنايته بتمييز مصادره من جهة، وإلى سعة اطلاعه من جهة ثانية، من حيث تمييز العلماء بين أحاديث مسلم ما كان منها في أصل الكتاب، وما كان منها في المقدمة، فقد قال ابن الصلاح (ت643هـ) في معرض مناقشته لمن قدم صحيح مسلم على صحيح البخاري من شيوخ المغرب: "إِنَّ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ يَتَرَجَّحُ بِأَنَّهُ لَمْ يَمَازِجْهُ غَيْرُ الصَّحِيحِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَعْدَ خُطْبَتِهِ إِلَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَسْرُودًا، غَيْرَ مَمْرُوجٍ بِمِثْلِ مَا فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يُسْنِدْهَا عَلَى الْوَصْفِ الْمَشْرُوطِ فِي الصَّحِيحِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ"⁽³⁾.

فقد استدلل العلماء من تفريق ابن صلاح بين أحاديث أصل صحيح مسلم وأحاديث الخطبة التي هي المقدمة أن هذه الأخيرة أقل درجة من أحاديث الأصل.

وأصرح منه قول ابن القيم (ت751هـ): "ومسلم لم يشترط فيها -أي مقدمة صحيحه- ما شرطه في الكتاب من الصَّحَّةِ، فلها شأن، ولسائر كتابه شأن آخر، ولا يشك أهل الحديث في ذلك"⁽⁴⁾.

حادي عشر: احتجاجه بكلام الإمام مسلم في الرجال

ففي شرح الحديث رقم 35 في موضوع ستر وجه المرأة أورد حديث "مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنَّا نَخْمَرُ وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ، وَنَحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"⁽⁵⁾.

(1) باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، 12/1.

(2) مجالس التنكير، ص 119.

(3) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث، ص 19.

(4) الفروسية المحمدية، ص 183.

(5) مجالس التنكير، ص 170. والحديث في موطأ الإمام مالك، 1/328.

قال في التأييد: "يؤيد هذا حديث عائشة المتقدم⁽¹⁾، وفيه تقرير النبي- صلى الله عليه وآله وسلم- لهن على ما فعلن، وهو حديث محتج به، والذي وقع فيه كلام من رواته، وهو يزيد بن أبي زياد، قد قبله مسلم وجعله ممن يشمله اسم الستر والصدق وتعاطي العلم، كما في مقدمة صحيحه"⁽²⁾.

فهذا الراوي يزيد بن أبي زياد، واسمه كاملا: يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبد الله، مولاهم الكوفي، أورده الإمام مسلم في سياق حديثه عن يروي حديثهم وهم قسمان، قال فيهم: "فإن نحن تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ (أي القسم الأول)، أَتَبَعْنَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالِإِتْقَانِ، كَالصَّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَتَمِّهِمْ، وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السَّئْرِ وَالصِّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثَ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ، مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ وَنَقَالَ الْأَخْبَارِ"⁽³⁾.

وهذا النقل من الشيخ ابن باديس يدل على سعة اطلاعه، وتقصيه لأقوال العلماء واختلافاتهم، كما يدل على حسن استدلاله وتوجيهه للمسائل.

هذا، وأصل فيما يلي إلى خاتمة البحث.

(1) مجالس التذكير، ص 170. والحديث المشار إليه ذكره في شرح المتن، قال: "حديث عائشة الذي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم، قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم- محرّمات فإذا حاذوا بنا أسدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه". مسند أحمد، 21/40 (24021)، وسنن أبي داود، المناسك، باب في المحرمة تغطي وجهها، 167/2 (1833)، وسنن ابن ماجه، المناسك، باب المحرمة تسدل الثوب على وجهها، 979/2 (2935).

(2) مجالس التذكير، ص 171.

(3) مقدمة صحيح مسلم، 1/05. وهو مختلف فيه. ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، 4/413.

الخاتمة

من خلال ما مر ذكره في ثنايا هذا البحث، يمكن القول إنني توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أجملها فيما يلي:

أولاً: النتائج

1. كتاب "مجالس التذكير من كلام البشير النذير" كنز من كنوز العلم والتربية والإصلاح.
2. تنوعت استشهادات الشيخ الإمام بصحيح مسلم من أحاديث الأصيل، وأخرى في مقدمة الصحيح، وكذا كلام الإمام مسلم في الرواة.
3. تخير الإمام عبد الحميد بن باديس للأحاديث الصحيحة ومنها ما كان مروياً عند الإمام مسلم.
4. ينتقي الإمام الأحاديث ذات المواضيع التي لها علاقة بإصلاح النفس والمجتمعات ونبذ عادات الجاهلية.
5. لصحيح الإمام مسلم مكانة عند الشيخ ابن باديس من خلال كثرة الأحاديث التي يعتمدها الشيخ معزوة إليه.
6. الشيخ الإمام ابن باديس، مع أنه كان يخاطب في مقالاته جمهوراً عاماً بمختلف فئاته الثقافية والاجتماعية، إلا أن توثيقه للأحاديث وعزوها إلى مخرجها من أصحاب كتب السنة يتم عن منهج علمي رصين ورسوخ قدم في الاستدلال لأحكام الشريعة، كما يتم أيضاً عن تكوين علمي غاية في الدقة والمنهجية العلمية.
7. نقل الشيخ الإمام لأحاديث الإمام مسلم إنما هو عن فهم وتبصر، كما يظهر ذلك في توجيه الأحاديث وربط مواضيعها بالأبواب التي خرجها فيها الإمام مسلم.

ثانياً: التوصيات

1. الاعتناء بكتاب "مجالس التذكير من أحاديث البشير النذير" من خلال الأبحاث العلمية المختصة.
2. دراسة المنهج الحديثي للشيخ ابن باديس من خلال تراثه.

3. إقامة الندوات والملتقيات العلمية لدراسة المنهج الإصلاحى القائم على السنة لدى علماء
جمعية العلماء الجزائريين وعلى رأسها مؤسسها الشيخ ابن باديس.

هذا وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

مرتبة على حروف المعجم لأسماء الكتب

*القرآن الكريم.

1. الترغيب والترهيب، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (656هـ)، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، ط3، مصر، مكتبة مصطفى الباوي الحلبي، 1388هـ-1968م.
2. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1435هـ-2014م.
3. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، (ت 273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى الباوي الحلبي.
4. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية.
5. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخران، ط2، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباوي الحلبي - مصر، 1395هـ-1975م.
6. السنن الكبرى أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ-2001م.
7. شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.
8. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت 256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.
9. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
10. الفروسية المحمدية، أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، ط4، الرياض، دار عطاءات العلم، 1440هـ-2019م.
11. مجالس التذكير من حديث البشير النذير، عبد الحميد بن باديس (1358هـ-1940م)، تقديم: عبد الرحمن شيبان، قسنطينة-الجزائر، دار البعث، ط1، 1403هـ-1983م.

12. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ-2001م.
13. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
14. مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث، عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الصَّلَاحِ الشَّهْرَزُورِيِّ (643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406هـ-1986م.
15. الموطأ، مالك بن أنس (179هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، إحياء التراث العربي، 1406هـ-1985م.